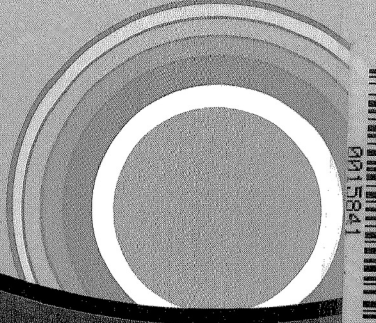
فارس قويدر

أضواء على النظرية العالمية الثالثة

الاشتراكية في فكر معمر القذافي



المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الاشتراكية
في
فكر معمّر القذّافي

أضواء على النظرية العالمية الثالثة

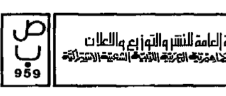


فارس قمير

منشورات
رقم التسجيل
المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الطبعــة الأولى

1392 و.ر 1983 م



ص ب 959

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الإهداء

إلى المفكر المبدع معمر القذافي
الذي أشعل النور ليقود
شعوب العالم إلى طريق
الهداية والصواب
راسمًا طريق الخلاص أمام الجماهير
التي بزغ الآن عصرها...

فارس قويدر

مدخل

اشتراكية الكتاب الأخضر
توزع الرخاء بين الناس

إن أكثر ما يثير اهتمام العالم بأفكار معمر القذافي، هو أن هذا الإنسان الثائر لا يكتفي بوضع النظرية الصائبة بين دفتي «الكتاب الأخضر». . بل إنه ينقل هذه الأفكار إلى أرض الواقع الذي يعيشه الشعب العربي الليبي الآن. . والذي يبشر شعوب العالم بأن مستقبلها وهو ـ دون شك ـ مستقبل وضاء عندما توضع النظرية العالمية الثالثة موضع التنفيذ في مختلف بقاع العالم.

والذين يزورون الجماهيرية هذه الأيام يضعون أيديهم على حقائق أصبحت ثابتة، وخاصة في مجال حل المشكل الاقتصادي الذي هو من أعقد المشاكل على الصعيد العالمي، والذي لا تزال ثورات عديدة تتخبط في تحقيقه. ذلك أن معمر القذافي لم يكتف بوضع اليد على الجرح فحسب، بل هو يضع الملح فوق الجرح، إنه لم يكتف

بوصف الداء بل بتقديم الدواء، وأكاد أقول بتحقيق الشفاء العاجل من أمراض المجتمع، مجتمع الاستغلال الذي يرفُضه «الكتاب الأخضر» رفضاً باتاً واضعاً الشعار الذي غدا سمة مميَّزة، وأعني به «شركاء. . . لا أجراء».

«الكتاب الأخضر» يضع الاشتراكية كهدف استراتيجي لحل المشكل الاقتصادي مستفيداً من تجارب الشعوب التي سبقت في هذا المضمار، وواضعاً الأساس، ليس فقط لتحقيق الاشتراكية على نطاق الجماهيرية، بل على نطاق العالم بأسره، حيث الهدف تأمين مصلحة الأكثرية الساحقة من الجماهير. وهو بذلك يرفض النسخ الميكانيكي الجامد، والتطبيق غير الخلَّاق للمبادىء الاشتراكية.

إن ما يقدمه معمر القذافي في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر من أفكار حول حل المشكل الاقتصادي، لا يمكن أن ينال منها ما تروجه الرجعية من مزاعم وتحريف. فاشتراكية «الكتاب الأخضر» وجدت لتبقى، فهي لم تمنع حرية المعتقد الفكري والديني، بل تعزز ممارسة هذه الحرية، ممارسة كل إنسان لمعتقده وشعائره الدينية. وكل ما

فعلته أنها تفصل بين الأديان السماوية وبين تجار السياسة الذين يريدون استغلال الدين لأهدافهم الدنيئة، معلنةً أن غاية المجتمع الاشتراكي هي الرفاهية والرخاء لكل الجماهير.

واشتراكية «الكتاب الأخضر» لن تنزع من الناس ملكياتهم، ولكنها تعمل على تحرير الحاجات، ليتحرر الإنسان. يقول معمر القذافي في هذا الصدد: «إن الذي يمتلك حاجتك يتحكم فيك، أو يستغلك... وقد يستعبدك، رغم أي تشريع قد يحرم ذلك».

أما الأرض فهي ليست ملكاً لأحد، ويقترح إلغاء الأجرة وتحرير الإنسان من عبوديتها.. واشتراكية «الكتاب الأخضر» لن تنتزع من الناس بيوتهم، ولكنها تعطي البيت لساكنه، وأكثر من ذلك إنها تقدم البيت الصحي اللائق للإنسان. والذين يزورون الجماهيرية يتحدثون بإعجاب ممزوج بالدهشة والغبطة عن «بيوت الصفيح» التي غدت من مخلفات الماضي، ولم يبق منها سوى بيت واحد هو عبارة عن «تذكرة» لمن يريد أن يتذكر العهد البائد، الذي كان يمنّ على الناس ببيوت الصفيح وكأنها جنات النعيم!.

وعندما يتحدث «الكتاب الأخضر» عن المركوب، يقترح حلاً. يؤكد لكل ذي عينين أن هدف اشتراكية «الكتاب الأخضر» هو الرفاهية، والتيسير على الناس وليس تعقيد حياتهم، وجعلهم أسرى المواصلات العامة التي تتحكم بهم في قيظ الصيف وقرّ الشتاء. فالمركوب ـ كما جاء في الكتاب الأخضر ـ حاجة ضرورية للفرد والأسرة، فلا ينبغي أن يكون مركوبك ملكاً لغيرك.. فلا يحق في المجتمع الاشتراكي لإنسان أو لجهة أخرى أن تمتلك وسائل ركوب شخصية بغرض تأجيرها، لأن ذلك تحكم في حاجة الآخرين.

إن «الكتاب الأخضر» هو بحق تجربة جديدة كتتويج نهائي لكفاح الإنسان من أجل استكمال حريته، وتحقيق سعادته بإشباع حاجاته، ودفع استغلال غيره له، ووضع حد نهائي للطغيان.. وإيجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعاً عادلاً حيث تعمل بنفسك لإشباع حاجاتك، لا أن تسخر الغير ليعمل لحسابك لتشبع على حسابه حاجاتك، أو أن تعمل من أجل سلب حاجات الآخرين.

إنها بحق نظرية تحرير الحاجات ليتحرر الإنسان.

ومن هنا تنفرج أساريره وهو يرى هذه التجربة الرائدة تأخذ طريقها إلى أرض الواقع، انطلاقاً من أن المجتمع الاشتراكي الجديد ليس سوى نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظالمة السائدة في العالم، والتي ولدت الحل الطبيعي، وهو ملكية خاصة لإشباع الحاجات دون استخدام الغير، وملكية اشتراكية، المنتجون فيها شركاء في إنتاجها تحل محل الملكية الخاصة التي تقوم على إنتاج الأجراء دون حق لهم في الإنتاج الذي ينتجونه فيها.

بكلمة واحدة...

إن اشتراكية «الكتاب الأخضر» لا تستهدف توزيع الفقر على الناس، بل على العكس، إنها كما أثبتت بنفسها على أرض الواقع، قد عملت، وما تزال تعمل، على توزيع الرخاء على الناس بالعدل. فإذا بالجماهيرية اليوم تفتخر أنها البلد الأول في العالم حيث السلطة والثروة، والسلاح بيد الشعب.

فهل يستغربن أحد إذا غدت اشتراكية «الكتاب الأخضر» بعد اليوم، مصدر إشعاع وحماس من قبل شعوب العالم قاطبة؟!.

الفصل الاول

المنتجون
هُمْ صانِعو التاريخ وَالحَضارة
وَرمز التطوّر
وَالمستقبَل

عنـــدمـا يتصـــدى «الكتـاب الأخضــر» للمشكـل الاقتصادي، فلكي يصل في نهاية المطاف إلى حلول تتجاوز ما طرح حتى الآن من أفكار اشتراكية يقبل الناس عليها باعتبارها سِـمة العصر الذي نعيش فيه. ولهذا،لا بد، قبل كل شيء،من استعراض بعض تلك الأفكـار لمعرفـة الخلفيات لتلك التطورات الهامة، التي حدثت على طريق حل مشكلة العمل وأجرة العمل، أو كما يسميها «الكتاب الأخضر» بـ«العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، بين المالكين والمنتجين». ومن أهم تلك التطورات تحـديد ساعات العمـل، وأجرة العمـل الإضافي والإجـازات المختلفة، والاعتراف بحد أدنى للأجور، ومشاركة العمال في الأرباح والإدارة، ومنع الفصل التعسفي، والضمان الاجتماعي، وحق الإضراب، وكل ما حوته قوانين العمل

التي لا تكاد يخلو تشريع منها.

يقول الكتاب الأخضر: «إنه حدثت أيضاً تحولات لا تقل أهمية عن تلك في جانب الملكية من حيث ظهور أنظمة تحد من الدخل، وأنظمة تحرم الملكية الخاصة وتسندها للحكومة. رغم كل هذه التطورات التي لا يستهان بها في تاريخ المشكل الاقتصادي، إلا أن المشكلة لا زالت قائمة جذرياً مع كل التقليمات والتحسينات والتهذيبات والإجراءات والتطورات التي طرأت عليها، والتي جعلتها أقل حدَّة من القرون الماضية، وحققت مصالح كثيرة للعاملين إلا أن المشكل الاقتصادي لم يحل بعد في العالم».

كل شيء إذن يدور حول محور أساسي هو (العمل) ولقد أكد الفكر الاشتراكي دائمًا على أنه ما دام (العمل) هو (مهمة مشتركة) للناس جميعاً، ابتداءً من أبسط حاجات الإنسان اليومية، وانتهاءً بأعقد متطلبات الحياة والتطور الاجتماعي. فإن (وسائل العمل) أو وسائل الإنتاج يجب أن تكون (مشتركة) أيضاً، كيما يستطيع (العمل) نفسه أن يلعب الدور الواجب أن يلعبه في تطور المجتمعات، دون أن تقف في طريقه (عثرات) التعطيل من قواه، والتقليل

من مردوده التي يمكن أن يجرها عليه وضع (وسائل العمل) في أيدي (أفراد) يتصرفون بها تبعاً للإرادة الفردية التي تخطىء وتصيب، تلبية لأهواء الفرد.. ومصالحه ومغامراته.

وإذا كانت (وسائل العمل) في الفكر الاشتراكي، من أرض وعقار وآلة وحيوان يجب أن تكون (وسائل اجتماعية) لا وسائل فردية، فإنَّ (مردود العمل) يجب أن يكون أيضاً (مردوداً اجتماعياً) يشترك فيه أعضاء المجتمع جميعهم على قدم (المساواة) في كل ما يحتاجون إليه.

إن (العمل) الذي هو (وظيفة اجتماعية) كما يلاحظ ذلك العقل والعلم والحواس قائم ما بين (حدين)، أعطاهما الفكر الاشتراكي صفتهما الاجتماعية، في الوقت الذي سلبهما فيه الفكر الليبرالي البورجوازي، الصفة الاجتماعية، وتركهما بين أيدي الأفراد.

فـ(العمل) هو الفعل الذي تمارسه (قوى العمل): قوى الإنتاج: الإنسان، بواسطة (أدوات العمل): وسائل الإنتاج: الأرض، العقار، الآلة، الحيوان لتبدع للحضارة

وللحياة. . ما تغني به الحياة والحضارة من (إنتاج) مادي أو فكري، وتسد به (حاجاتها) اليومية المتكررة والمتطورة.

إن (العمل) الذي هو (الوسط) الذي تستطيع به (وسائل الإنتاج) أن تعطي (إنتاجاً) بواسطة (القوى المنتجة) لا يمكن أن يظل ذا (صفة اجتماعية) في الوقت الذي تظل فيه (وسائل الإنتاج) و(الإنتاج) نفسه تدعي لنفسها الصفة الفردية.

وقبل أن نستأنف الحديث لا بد أن نتوقف قليلاً عند كلمة هامة أوردها الكتاب الأخضر ألا وهي كلمة «المنتجون» التي جاءت بحق تعبيراً صائباً عن حقيقة أصيلة تخفي وراءها فكراً ثاقباً علمياً متطوراً.

يقول الكتاب الأخضر:

- «إن المنتجين هم العمال وقد سموا هكذا لأن كلمة العمال أو الشغيلة أو الكادحين لم تعد حقيقة، والسبب هو أن العمال حسب التعريف التقليدي آخذون في التغير كمياً وكيفياً، إن طبقة العمال في تناقص مستمر يتناسب طردياً مع تطور الآلات والعلم».

«إن الجهد الذي كان يلزم لإحداثه عدد من العمال، أصبح الآن يحدث بفعل حركة الآلة، وتشغيل الآلة يتطلب أقل عدد من المُشَغلين، وهذا هو التغير الكمي للقوة العاملة، كما أن الآلة استلزمت قدرة فنية بدل القدرة العضلية، وهذا هو التغير الكيفي في القوة العاملة».

«إن قوة منتجة فحسب أصبحت أحد عناصر الإنتاج، وقد تحولت الشغيلة بفعل التطور من الأعداد الغفيرة الكادحة الجاهلة إلى أعداد محدودة من فنيين ومهندسين وعلماء. ونتيجة لذلك فإن نقابات العمال ستختفي وتحل محلها نقابات المهندسين والفنيين، إذ إن التطور العلمي هو مكسب للإنسانية لا يمكن العودة عنه، وإن الأمية مقضي عليها بحكم هذا التطور. وإن الشغيلة ظاهرة مؤقتة آخذة في الاختفاء تدريجياً أمام التطور العلمي. بيد أن الإنسان بشكله الجديد، سيبقى دائمًا عنصراً أساسياً في عملية الإنتاج».

إن قيام وضع كهذا الوضع يقيم الحياة على حدين متناقضين:

أ ـ ففي الحد الأول، يبدو (الإنسان) الذي هو (قوى الإنتـاج) و(العمل) الـذي هو مبـدع (الإنتـاج) خاضعين (لقدر اجتماعي) وعاملين في خدمته، وفي خدمة (صيرورته) وتطوره.

ب ـ وفي الحد الثاني، تبدو (وسيلة الإنتاج) و(الإنتاج) نفسه خاضعين (لقدر فردي) وعاملين في خدمته، وفي خدمة أهوائه ومغامراته.

وفي هذا (التناقض) ما بين (الحدين): الاجتماعي، والفردي، يحفر الليبرالي البورجوازي قبره بيديه، لأن الحياة لا يمكن أن تتحمل (ظلمًا) فادحاً كهذا الظلم الذي يكون فيه (العمل) و(قوى العمل) مسخرة من أجل (إنتاج) موضوع تحت تصرف (الأفراد) ومحجوب عن أيدي الذين يبدعونه ويطورونه. كما أن الحياة لا يمكن أن تتحمل (تعطيلاً) لقواها كهذا التعطيل الذي يمارس فيه الفرد (توجيه) العمل، الذي تقوم به (قوى العمل)، (توجيهاً لا اجتماعياً) في كثير من الأحيان، بل متناقضاً مع أمن المجتمعات واستقرارها.. والسلام الذي تنشده في أحيان أخرى.

ومن أجل هذا، فإن (الفكر الاشتراكي) الذي نظر إلى

الحياة على أنها قائمة على (المتناقضات) قد (عثر) على (حل) منطقي لتلك المتناقضات، عندما قرر أن (الصراع) القائم في الوجود منذ تكونت المجتمعات إنما منشأه ذلك (التناقض) ما بين (الصفة الاجتماعية) للعمل، وقوى العمل من جهة و(الصفة الفردية) لوسائل الإنتاج ومردود العمل من جهة ثانية، وأن (القضاء) على هذا الصراع لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تحويل (الصفة الفردية) لوسائل الإنتاج والإنتاج إلى (صفة اجتماعية) لتصبح منسجمة مع (الصفة الاجتماعية) للعمل وقواه.

إن وضع (وسائل الإنتاج) و(مردودها) في أيدي المجتمعات، وتحت تصرفها هو (انتقال) بالمجتمع الإنساني من حالة (الضياع) التي يعانيها المجتمع الإنساني منذ وجد حتى اليوم، إلى حالة (الحرية) و(الوجود الإنساني الحقيقي). وهذا (الانتقال) هو (الثورة) الحقيقية أو (الثورة الأم) التي من أجلها ولدت الثورات الفرعية الأخرى: ثورة الإنسان ضد (العبودية) وثورته ضد الاقطاعية، وثورته ضد البورجوازية، وثورته ضد الامبريالية، وثورته

ضد كل صور المجتمعات (القديمة) التي كانت فيها (وسائل الإنتاج) و(الإنتاج) موضوعة خارج إطار المجتمعات في حالة (تناقض) دائم مع (العمل) و(قواه) الإنسانية، ذات الصفة الاجتماعية.

وعندما تصل الإنسانية إلى (ثورتها) الحقيقية: ثورتها الأم، يختفي في قلب المجتمعات ذلك (الصراع الطبقي) الذي أدماها والذي كان لا بد منه من أجل تطويرها. وتعود (التناقضات الثانوية) التي تقوم ما بين الإنسان والإنسان، وما بين مجتمع ومجتمع آخر قابلة للحل السلمي، الذي يمارس الإنسان والمجتمعات القيام به، على ضوء (أخلاق العمل) الاجتماعية الجديدة. ويبقى أمام (الإنسان) وأمام (المجتمعات الاشتراكية) التي ينشئها (تناقض وحيد) أساسي هو (التناقض ما بين الإنسان والطبيعة)، الذي سيزيد الإنسان قدرة على بناء الحضارة وتطوير الحياة.

إن (الفكر الاشتراكي) قد قفز بالفكر الإنساني من مرحلة (الفكر الغيبي) إلى مرحلة (العمل الاجتماعي) ذي (المردود الاجتماعي) ناسباً (الضياع) الذي تعاني منه

الإنسانية والذي طال حديث فلاسفة عصر النهضة عنه، إلى تلك (الصفة الفردية) لنتاج العمل المتناقض مع (الصفة الاجتماعية) للعمل نفسه.. داعياً إلى وضع (وسائل الإنتاج) و(الإنتاج) نفسه في إطار ملكية اجتماعية منسجمة مع (الطبيعة الاجتماعية) للعمل.. وللقوى العاملة.

وهذا يعني أن (الاشتراكية) هي (عقيدة) الحياة التي تطورت إلى مرحلة لم يعد مقبولاً فيها أن تظل (وسائل الإنتاج) و(مردودها) ملكاً للأفراد، وفي حالة تناقض مستمر مع (المنتج) وما يقوم به من (عمل) إنتاجي، وأن هذه (العقيدة) هي (عقيدة القوى المنتجة) صانعة التاريخ والحضارة، ورمز التطور والمستقبل.

الفصل الثاني

المجتمع الاشتراكي الجديد

ها هو «الكتاب الأخضر» إذن يعلن للعالم فكرته المبدعة الجديدة، مكملاً مسيرة البشرية نحو المجتمع الاشتراكي الجديد بوضعها على محك التجربة. فبعد أن يشير إلى المحاولات التي بذلت لحل القضايا العالقة يؤكد أن «المحاولات التي انصبت على الملكية لم تحل مشكلة المنتجين، فلا يزالون أجراء رغم انتقال أوضاع الملكية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، واتخاذها عدة أوضاع في الوسط بين اليسار واليمين».

ويضيف: «والمحاولات التي انصبت على الأجرة لا تقل بعداً في هذا الجانب عن المحاولات التي انصبت على الملكية ونقلتها من وضع إلى وضع.

وفي مجمل معالجة قضية الأجرة هو المزايا التي تحصَّل

عليها العاملون، وضمنتها التشريعات وحمتها النقابات، حيث تبدَّلت الحالة السيئة التي كان عليها المنتجون غداة الانقلاب الصناعي، واكتسب العمال والفنيون والإداريون حقوقاً مع مرور الزمن كانت بعيدة المنال.

ولكن في واقع الأمر فإن المشكل الاقتصادي ما زال قائمًا».

وفي الحقيقة، إذا عدنا إلى أرض الواقع، وخاصة في البلدان النامية التي هي أكثر اهتماماً بقضية الاشتراكية، وحل المشكل الاقتصادي، لوجدنا أن قضية الاشتراكية هناك تختلف كثيراً عنها في البلدان الاستعمارية المتقدمة، ويكفي للتدليل على ذلك أن نشير إلى الآتي:

أولاً: الثورة الاشتراكية ليست موجهة ضد الاستعمار فحسب، بل ضد الرأسمالية كذلك، وهناك في البلدان الاستعمارية المتقدمة تطابق تام بين العداء المتسق للاستعمار وتعبيره المحلي (الاحتكارات الاستعمارية)، وبين العداء للرأسمالية. ولكن الأمر يختلف في البلدان المتخلفة، وذلك لأن العداء

للاستعمار فيها لا يتطابق مع العداء للرأسمالية ولا يفترضه بالحتم ابتداء. . فالاستعمار هو الشكل الأرقى للرأسمالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ويشكل معها كياناً واحداً. . ولكنه في البلدان المتخلفة كيان مفروض على المجتمع من خارجه، وهو يجمع في مواجهته عداء كل القوى الداخلية التي يكبت حريتها، بما في ذلك أجزاء من الرأسمالية المحلية. . وهذه الرأسمالية الوطنية تستطيع أن تسهم بدور فعَّال في التحرر من الاستعمار، وقد تقود النضال ضدّه في مراحل معينة من الثورة الوطنية. ولذلك،لا يجوز في حال من الأحوال، اعتبارها ـ ابتداء ـ جزءاً لا يتجزأ من الكيان الاستعماري.

ثانياً: يصحب التقدم الناجم عن بلوغ الرأسمالية مرحلة الاستعمار، استقطاب للطبقات يبلور ملامحها والفواصل بينها بمزيد من الدقة والوضوح، ويتأكد الطابع الطفيلي للرأسمالية الاحتكارية مع زيادة تركيز هيمنتها على قطاعات الإنتاج الحيوية. ويزداد البون اتساعاً بين ملكية الاحتكارات لوسائل الإنتاج

الـرئيسية، وبـين الطابـع الاجتمـاعي للعمـل، ويكتسب المنتجون أهمية متعاظمة في كيان المجتمع ووعياً بهذا المركز وبإمكانياتها وطاقاتها الكامنـة. وتنضج قضية إزاحة سلطة الاحتكارات سند الكيان الرأسمالي كله، والانعطاف نحو الاشتراكية.

ورغم أن السبيل الوحيد لتجنيب البلدان النامية آلام وويلات الطريق الرأسمالي ـ الذي لا يحل في الجوهر قضية تخلفهـا المزمن حيـال البلدان المتقـدمـة ـ هـو طـريق الاشتراكية، وهو طريق يتحتم على هذه البلدان المتخلفة انتهاجه لمواجهة تحـديات العصـر، واللحاق بـالبلدان المتقدمة في أقصر وقت مستطاع. ومع ذلك، لا تتوافر لديها في أغلب الأحوال.. لا الشروط الذاتية ولا الشروط الموضوعية لانتهاج هذا الطريق بمقتضى الأنماط التقليدية.

فعنصر «التخلف» حال دون استقطاب المجتمع إلى طبقاته الحديثة، وأفضى إلى بقاء العلاقات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية سـائدة بـانعكاسـاتها الفكـرية وتقاليدها وأساليب عملها في أحوال كثيرة. ويصعب بناء تشكيلات سياسيـة مستوحـاة من أنماطهـا في البلدان

الرأسمالية المتقدمة، دون أن تتأثر بالصراع الاجتماعي الواقعي الناجم عن ظروف «التخلف».

ولكن هل يعني ذلك أن الطريق إلى الاشتراكية مسدود؟..

وطرح هذا السؤال يعني: هل ينبغي التسليم بحتمية انتصار «الاستعمار الجديد»؟..

إن «الاستعمار الجديد» لم ير النور إلا نتيجة لهزيمته، هزيمة «الاستعمار القديم» وأساليبه البشعة في وجه انتفاضة الشعوب.. والشعوب التي ابتدعت أساليب نضال فعّالة لهدم كيان «الاستعمار القديم» لن تنقصها الفطنة ولا القدرة على اكتشاف أساليب نضال مبتكرة وملائمة لمواجهة العدو الجديد.

وإذا أمكن لمجموعة من البلدان أن تشق عصا الطاعة على كيان الاستعمار العالمي رغم الصعاب التي صادفتها.

وقد اتجه فريق هام من الاقتصاديين إلى إطلاق مصطلح «الطريق غير الرأسمالي» على الطريق المتفتح أمام البلدان النامية ، التي قررت نبذ طريق الرأسمالية، ورفضت

التبعية للاستعمار الجديد دون أن تكون قد اكتسبت بعد كل شروط وملامح البناء الاشتراكي. وليس هذا الطريق «بالطريق الثالث» في نظرهم، ولكنه يشكل مرحلة انتقالية تهيء الظروف للتنمية الاشتراكية.

ثالثاً: إن العنصر المحرك لإطلاق الثورة الاشتراكية في البلدان الرأسمالية والاستعمارية المتقدمة، هو العنصر الاجتماعي قبل أن يكون العنصر الوطني والقومي. صحيح أن الصراع الشرس بين الاحتكارات، وسيطرة الدول الاستعمارية الأقوى على مصائر الدول الاستعمارية والرأسمالية المتقدمة الأضعف، وزيادة عوامل الاستقطاب عمقاً وبلورةً حتى داخل معسكر الاستعمار العالمي، من جراء الثورة التكنولوجية المعاصرة وغيرها من العوامل الاقتصادية والفنية.

فإذا انتقلنا إلى طروحات «الكتاب الأخضر» وجدنا أن ما يبشر به ليس وقفاً على الدول النامية فحسب، بل هو موجه إلى كل الشعوب التي تبتغي بناء حياتها الجديدة.

ومن هنا يشير الكتاب الأخضر إلى «أن غاية المجتمع

الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد، لأنه حر. وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها.

إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير، وإلاّ تناقض مع غاية المجتمع الاشتراكي الجديد.

فالإنسان في المجتمع الجديد، إما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية، أو أن يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكاً في إنتاجها، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع، ويضمن له المجتمع حاجاته المادية».

- ما العمل إذن؟ . . .

يجيب الكتاب الأخضر على هذا السؤال قائلاً:

- «إن المحاولة التي انصبت على الأجور ليست حلاً على الإطلاق. وإنما هي محاولة تلفيقية وإصلاحية أقرب إلى الإحسان منها إلى الاعتراف بحق للعاملين. لماذا يعطى العاملون أجرة؟ لأنهم قاموا بعملية إنتاج لصالح الغير

الذي استأجرهم لينتجوا له إنتاجاً ـ إذن هم لم يستهلكوا إنتاجهم بل اضطروا للتنازل عنه مقابل أجرة ـ، والقاعدة السليمة هي: «الذي ينتج هو الذي يستهلك».

ويؤكد الكتاب الأخضر:

ـ «إن إباحة الإنتاج الخاص للحصول على ادخار فوق إشباع الحاجات، وإباحة استخدام الغير لإشباع حاجاتك أو استخدامه للحصول على ما هو فوق حاجاتك ـ أي تسخير إنسان لإشباع حاجات غيره، وتحقيق ادخار لغيره على حساب حاجاته ـ، هو عين الاستغلال.

ويضيف قائلاً:

ـ «إن العمل مقابل أجرة إضافةً على كونه عبودية للإنسان، كما أسلفنا، هو عمل بدون بواعث على العمل ـ لأن المنتج فيه أجير وليس شريكاً ـ.

إن الذي يعمل لنفسه مخلص في عمله الإنتاجي دون شك، لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج هو اعتماده على عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية. والذي يعمل في مؤسسة اشتراكية هو شريك في إنتاجها، مخلص في عمله

الإنتاجي دون شك. لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج هو حصوله على إشباع حاجاته من ذلك الإنتاج. أما الذي يعمل مقابل أجرة ليس له باعث على العمل.

إن العمل بالأجرة يواجه عجزاً في حل مشكلة زيادة الإنتاج وتطويره، وسواء أكان خدمات أم إنتاجاً فإنه يواجه تدهوراً مستمراً لأنه قام على أكتاف الأجراء».

الفصل الثالث

الأجـــراء
نـَوع مِنَ العَـــبيد

قبل أن نمضي في تحليل ما جاء في «الكتاب الأخضر» لا بد لنا من العودة قليلاً إلى الوراء، لقد كانت (الاشتراكية) فلسفة ككل الفلسفات التي سبقتها في التاريخ، أو جاءت بعدها، وكما أن كل فلسفة هي (نظرة للوجود) من خلال (زاوية) محددة، فإن (الزاوية) التي نظرت منها (الفلسفة الاشتراكية) للوجود هي (زاوية اجتماعية) رأت فيها أن مصدر (الضياع) فيه، ومصدر (الخلل) في تركيبه. . الذي ينشأ منه (الصراع) المحتدم ما بين طبقاته، هو (مصدر اقتصادي - مادي) منشأه: العمل والإنتاج وليس (مصدراً غيبياً) أو روحياً، وأنه كيما يعالج هذا (الخلل) في الوجود، لا بد للإنسانية من أن تحزم أمرها، وتقرر نهائياً وضع (الإنتاج) الإنساني في خدمة الإنسان الاجتماعي، وليس في خدمة (الإنسان المغامر) الفرد.

هذه الفلسفة الاشتراكية، الاجتماعية، الإنسانية، يقال فيها كما يقال في سائر الفلسفات التي سبقتها والتي جاءت بعدها بأنها (منهج) فكري، قابل للمناقشة، بل معروض عليها، خاصة إذا كانت (الفلسفة) الاشتراكية بالذات، فلسفة (اجتماعية) واقعية تجريبية، تستمد وضوحها من (الممارسة) العملية الفينومينولوجية (المهتمة بالظاهرات الحياتية) والمجتمعية، وخاصة أيضاً إذا كان (الفكر) فيها (انعكاساً) عبقرياً عن الواقع الذي نشأ فيه.

غير أن (الفلسفة الاشتراكية) التي أخضعت نفسها للنقد والصيرورة ككل الفلسفات، لم تلبث أن (دعت) من تحدثت باسمهم للالتفاف من حولها، من أجل (تغيير) الوجود. .و(إحداث) المجتمعات التي تصورت إمكان قيامها.

وهكذا. . فقد انتقلت الفلسفة الاشتراكية من (مجرد نظرة إلى الوجود) إلى (عقيدة عمل) يتسلح بها من تخاطبهم من أجل القيام بمهمات تاريخية موكلة إليهم، وهذا (الانتقال) من طور (النظر) والفكر إلى طور (العمل) المباشر، والممارسة النضالية جعل (الفلسفة الاشتراكية، المنهجية، المجتمعية الفينومينولوجية، عرضة للانتقال من

وضع (الفلسفة المتطورة) إلى وضع (الفلسفة المتجمدة) في قوالب فكرية، لا تستطيع أن (تتخطاها).

إن (انتقال) الفلسفة الاشتراكية من طور (النظر) إلى طور (العمل) يجب أن يزيد منهجيتها منهجية، وأن يلقي عليها (أضواء) جديدة تبعاً لتطور النضال الإنساني، وما استجد فيه.

وهذا ما تبشر به اشتراكية «الكتاب الأخضر» عندما تقدم طرحاً جديداً لقضية الأجرة والإنتاج، وهكذا نرى الكتاب الأخضر يصر على نقطة أساسية تشغل بال الإنسانية منذ أمد بعيد تتعلق بالأجراء. فينوِّه الكتاب الأخضر، إلى أن «الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد».

ويستطرد الكتاب الأخضر في شرح هذه الفكرة قائلاً:

- «إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره بل عبد مؤقت، وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجر من صاحب العمل، بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد أو حكومة. فالعاملون من حيث علاقتهم

بالمالك أو المنشأة الإنتاجية، ومن حيث مصالحهم الخاصة، واحدة. فهم أجراء في كل الحالات الموجودة الآن في العالم، رغم أن أوضاع الملكية مختلفة.. من اليمين إلى اليسار.. حتى المنشأة الاقتصادية العامة لا تعطي لعمالها إلا أجوراً ومساعدات اجتماعية أخرى أشبه بالإحسان الذي يتفضل به الأغنياء أصحاب المؤسسات الاقتصادية الخاصة على العاملين بها».

ويواصل الكتاب الأخضر شرح الفكرة بالتفصيل قائلاً:

ـ «فالقول بأن الدخل في حالة الملكية العامة يعود إلى المجتمع بما فيه العاملون خلافاً لدخل المؤسسة الخاصة الذي يعود لمالكها فقط، صحيح إذا نظرنا إلى المصلحة العامة للمجتمع وليس إلى المصالح الخاصة للعاملين، وإذا افترضنا أن السلطة السياسية والمحتكرة للملكية هي سلطة كل الناس، أي: أنها سلطة الشعب بكامله يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، والنقابات المهنية، وليست سلطة طبقة واحدة، أو حزب واحد، أو مجموعة أحزاب أو سلطة طائفة، أو قبيلة، أو عائلة، أو فرد، أو

أي نوع من السلطة النيابية ـ ومع هذا فإن ما يعود على العاملين مباشرة من حيث مصالحهم الخاصة في شكل أجور، أو نسبة من الأرباح، أو خدمات اجتماعية هو نفس الذي يعود على العاملين في المؤسسة الخاصة، ـ أي: أن كلاً من العاملين في المنشأة العامة والمنشأة الخاصة، هم أجراء رغم اختلاف المالك ـ.

وهكذا فإن التطور الذي طرأ على الملكية من حيث نقلها من يد إلى يد لم يحل مشكلة حق العامل في الإنتاج ذاته الذي ينتجه مباشرة، وليس عن طريق المجتمع أو مقابل أجرة، والدليل على ذلك هو أن المنتجين لا يزالون أجراء رغم تبدل أوضاع الملكية».

الفصل الرابع

الحَلّ: إلغاء الأجرة وتحرير الناس من عبوديّتها

والآن:

- ما هو الحل الذي يقترحه الكتاب الأخضر لهذا الموضوع؟

قبل أن نتحدث عن الحل، لا بد لنا من مقارنة الوضع الذي كان سائداً يوم حاولت الإنسانية الانفكاك من قيود العبودية. ففي الوقت الذي كانت فيه مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة، والشعبية والديمقراطية والنزوع العقلي والعلمي، تهيء المجتمعات الإنسانية لسيادة (البورجوازية) الصناعية التجارية فيها، كانت أيضاً تهيء المجتمعات الإنسانية لظهور تلك (الكتلة الضخمة) من المنتجين، الذين رأوا (البورجوازية) تركب موجة (الثورة) التي دفعت الإنسانية ثمنها غالياً، طيلة عدة قرون وتحرفها عن مفاهيمها الإنسانية، وتستغلها، وتستثمرها لصالح

(طبقة) من الناس جديدة، حلَّت محل (الطبقة) القديمة، في استغلالها (خيرات الأرض) و(جهد الجماهير).

إن الصراع ما بين (جماهير) الشعوب المنتجة، مع (الطبقات الاقطاعية) التي كانت تتحكم باقتصاد وسياسة ومصائر الشعوب، ما كاد ينتهي بالظفر والنصر حتى عاد من جديد ومباشرةً، ليعلن الحرب على (الطبقات البورجوازية) التي حلَّت محل الاقطاعيين في استغلال الجماهير المنتجة.

وهكذا، فإن الإنسانية التي كانت (بالثورة الفرنسية) تحطم جذور الاقطاعية، كانت أيضاً تحاول أن تبني (الاشتراكية) مباشرة، لولا أن (البورجوازية) الصناعية والتجارية، قد استطاعت الإمساك بزمام المبادهة لتضع ثورات الجماهير الشعبية في خدمة مصالحها، حارفةً المجتمعات، عن مجرى نضالها الطبيعي.

ولم يكن (الفكر الاشتراكي) الذي عاصر (كومونة باريس) والانتفاضات العمالية في كثير من أقطار العالم، في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، إلا تعبيراً عن تلك (المشاعر) الثورية، التي كانت تموج بها

المجتمعات العالمية، والتي كانت ترى أن (البورجوازية) قد (سرقت) ثورة الجماهير المنتجة وحوّلت العالم إلى مزرعة جديدة، أصبح البورجوازي فيها (السيد) بدل الاقطاعي.

لقد كانت المبادىء والقيم والعقائد، التي ناضلت من أجلها الإنسانية خلال عدة قرون، والتي كثّفتها مبادىء (الثورة الفرنسية) صالحة لأن تعطي (للبورجوازي) الصناعي، التجاري، فلسفة (المبادهة الفردية الحرة) التي تمكنه من أن يتابع استغلال خيرات العالم، كما كان يستغلها الاقطاعي من قبل، كما كانت صالحة أيضاً أن تعطي المنتجين (مجتمع العدالة) الذي ينشدونه و(مجتمع المساواة) الذي قاتلوا من أجله.

وإذا كانت (المبادهة الفردية) للبورجوازي قد استطاعت أن تستغل ثورة المنتجين لتتسلط على المجتمع الإنساني من جديد، فإنها منذ اليوم الأول لتسلطها كانت في معركة دائبة ودائمة مع (العدالة) و(المساواة) التي حاول بها المنتجون اجتثاث جذور المبادهة الفردية، ووضعها في خدمة العدالة والمساواة: في خدمة المجتمع.

وهكذا.. فإن تسلسل الأحداث، والانتفاضات،

والتمردات العمالية والفلاحية في العالم، تعطينا الدليل القاطع على أن (الثورة الاشتراكية) قد ولدت في نفس اليوم الذي ولدت فيه (المجتمعات البورجوازية) الصناعية والتجارية، وأن (العقائد الاشتراكية) كانت تقوم بعملية (تحريض) المنتجين على (الاستغلال البورجوازي) منذ اليوم الذي استطاع فيه البورجوازيون السيطرة على الحكم في المجتمعات الإنسانية، وأن الثورة الفرنسية لم تكن إلَّا ثورة للمنتجين ركب البورجوازيون موجتها، ثم حرَّفوها عن مجراها الطبيعي إلى مجرى استغلالي قائم على (النهب)..

كان على (الفكر الاشتراكي) أن يجدد نضاله، بعد أن استطاعت البورجوازية سرقة ثورته، وكان عليه أن (يميز نفسه) من بين خليط تلك (الأفكار) التي طلعت بها الثورة الفرنسية كما ميَّز (المنتجون) أنفسهم عن حلفائهم بالأمس: البورجوازيين الذين سرقوا الثورة من بين أيديهم.

وهكذا.. فقد ظهرت (المذاهب الاشتراكية) التي (انطلقت) جميعها من (العقائد الاشتراكية العامة) التي

كانت تزخر بها المجتمعات الإنسانية.

وما من شك في أن (الوضوح) كان كاملاً، بين ما هو (اشتراكي) جماهيري ـ شعبي، وما هو (بورجوازي) طبقي ـ استغلالي، وخاصة في مجالي: السياسة والاقتصاد. غير أن (طريقة) بناء (المجتمع الاشتراكي) الذي يتحقق فيه (الاقتصاد الاشتراكي) ويُساس بأسلوب (جماهيري) لم تكن واضحة بعد، لقد أعطت (كومونة باريس) الدليل على أن (الجماهير المنتجة) لا تستطيع أن (تقهر) البورجوازية، وتطردها من (السلطة) وتستولي على ما بين أيديها من (وسائل الإنتاج)، إلا إذا كانت مدركةً إدراكاً تاماً (شكل) المجتمع الذي تهدف إنشاءه و(طريقة) الاقتصاد التي تبغي تحقيقها.

وحول (الأشكال الاجتماعية) و(طرائق الإنتاج الاشتراكي) كثرت (المذاهب الاشتراكية) التي تراوحت ما بين (المذاهب الفوضوية) و(المذاهب الطوبائية) الخيالية و(المذاهب المنطقية) التي اهتمت (بالواقع) واتخذت (الأسلوب العلمي) طريقاً لها في البحث.

إن المذاهب الاشتراكية جميعها متفقة مع مبادىء الثورة

الفرنسية حول الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية والشعبية، وأن يكون العقل والعلم المعتمدين في معالجة قضايا الإنسان والطبيعة، ولكنها متميزة لوحدها برفع شعار أن (وسائل الإنتاج) يجب أن تكون (ملكاً للجماعة) لا للأفراد، وأن يكون (مردود الإنتاج) ملكاً مشتركاً بين الجماعة مقسوماً بينها بالتساوي تبعاً لجهودها وحاجاتها، وأن تكون (إدارة) وسائل الإنتاج، وإدارة (المجتمع) المشرف على وسائل الإنتاج بيد (المنتجين) الذين لا بد أن يتحول (المستغلون) البورجوازيون، إلى زمر منتجة تنضم إليهم، ليشكل الجميع (مجتمع العدالة والمساواة والحرية) الذي تنشده الإنسانية.

وإذا كانت (المذاهب الاشتراكية) جميعها، دائرة في (فلك) أفكار واحدة، وعقائد واحدة، فإن لكل مذهب من بينها (طابعه الفكري) الخاص به، و(أسلوبه النضالي) الذي تميز به.

لكن «اشتراكية» الكتاب الأخضر، هي الأوضح لأنها تعود بالفكر الإنساني إلى القواعد الطبيعية التي هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الإنسانية.

ونعود الآن إلى الحل الذي يقترحه الكتاب الأخضر من أجل أن يصبح المنتجون شركاء لا أجراء فيقول:

ـ «إن الحل النهائي هو إلغاء الأجرة، وتحرير الإنسان من عبوديتها، والعودة إلى القواعد الطبيعية التي حدَّدت العلاقة قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية».

ويؤكد هذه الفكرة فيقول:

ـ «إن القواعد الطبيعية أنتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الاقتصادي، وحققت استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد. أما عمليات استغلال إنسان لإنسان، واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة، هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية، وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية، وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال. وإذا حلَّلنا عوامل الإنتاج الاقتصادي منذ القدم وحتى الآن، نجدها دائمًا تتكوَّن حتمًا من عناصر إنتاج أساسية. وهي مواد إنتاج، ووسيلة إنتاج، ومنتج. والقاعدة الطبيعية للمساواة هي: أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج،

لأنه إذا سحب واحد منها لا يحدث إنتاج، ولكل عنصر دور أساسي في عملية الإنتاج، وبدونه يتوقف الإنتاج».

وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضرورياً وأساسياً إذن هي متساوية في ضرورتها في العملية الإنتاجية، ولا بد أن تتساوى في حقها في الإنتاج الذي أنتجته.

وطغيان أحدها على الآخر هو تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة، وتعدٍ على حق الغير، إذن لكل عنصر حصة بغض النظر عن هذه العناصر، فإذا وجدنا عملية إنتاجية تمت بواسطة عنصرين فقط، يصير لكل عنصر نصف الإنتاج. وإذا تمت بثلاثة عناصر، يصير لكل عنصر ثلث الإنتاج وهكذا».

ويطبق الكتاب الأخضر هذه القاعدة الطبيعية على الواقع القديم والمعاصر ويستنتج ما يلي:

- «في مرحلة الإنتاج اليدوي تتكون عملية الإنتاج من مواد خام وإنسان منتج ثم دخلت وسيلة إنتاج في الوسط بحيث استخدمها الإنسان في عملية الإنتاج ويعتبر الحيوان نموذجاً لها كوحدة قوة. ثم تطورت هذه الوسيلة

وحلّت الآلة محل الحيوان، وتطورت أنواع وكميات المواد الخام من مواد بسيطة رخيصة إلى مواد مركبة وثمينة للغاية، وتطور أيضاً الإنسان من عامل عادي إلى مهندس وفني، ومن أعداد غفيرة من العاملين إلى نفر قليل من الفنيين. بيد أن عناصر الإنتاج وإن تغيرت كيفياً وكمياً لم تتغير في جوهرها من حيث دور كل واحد منها في عملية الإنتاج وضرورته. فخام الحديد مثلاً، هو أحد عناصر الإنتاج قديماً وحديثاً، كان يصنع بطريقة بدائية.. ينتج منه الحداد يدوياً سكيناً أو فأساً أو رمحاً.. الخ. والآن نفس خام الحديد يصنع بواسطة أفران عالية ينتج منه المهندسون والفنيون الآلآت والمحركات والمركبات بأنواعها المختلفة. والحيوان الذي هو الحصان أو البغل أو الجمل وما في حكمها والذي كان أحد عناصر الإنتاج، حلَّ محله الآن المصنع الضخم والآلات الجبارة. والمواد المنتجة التي كانت أدوات بدائية، أصبحت الآن معدات فنية معقدة. ومع هذا فعوامل الإنتاج الطبيعية الأساسية ثابتة جوهرياً رغم تطورها الهائل، وهذا الثبات الجوهري لعناصر الإنتاج يجعل القاعدة الطبيعية هي القاعدة السليمة التي لا

مفر من العودة إليها في حل المشكل الاقتصادي حلاً نهائياً، وذلك بعد فشل كل المحاولات التاريخية السابقة، والتي تجاهلت القواعد الطبيعية».

الفصل الخامس

شركاء لا أجراء

ويتوقف الكتاب الأخضر عند نقطة هامة جديرة بالمناقشة والتحليل، وهي أن النظريات التاريخية السابقة لم تحل المشكلة الحقيقية وهي مشكلة الإنتاج نفسه. ومن هذه النقطة نجد أن جميع الأنظمة المتنازعة قد قامت على فصل وسائل الإنتاج عن محركي الإنتاج - أي المنتجين المباشرين - مما آل إلى استغلالهم. وبينما يتغير شكل الاستغلال فإن جوهره يبقى بغض النظر عما إذا كان العامل مملوكاً لمالكي وسائل الإنتاج (كما كانت الحال في مجتمع الرق) أو كان مرتبطاً بشخصه بالسيد الاقطاعي، أو كان مكرهاً (بحرية) على الانفصال عن قوة عمله عندما يبيعها إلى الرأسمالي - المالك لوسائل الإنتاج. فإذا كان الاستغلال نتيجة لانفصال وسائل الإنتاج عن المنتجين المباشرين، فإنه يتضح بأن المطلب الرئيسي في سبيل إلغاء

الاستغلال يمكن أن يكمن فقط في اتحاد المنتجين المباشرين مع وسائل الإنتاج، وانتزاع هذه الوسائـل من ملكية المستغلين وإعادتها إلى المنتجين أنفسهم.

وهذه المهمة هي ما تستهدفه الثورة الاشتراكية، فقد أعادت توحيد المنتجين المباشرين من جديد مع وسائل الإنتاج، بل وفي شكل خاص ألا وهو شكل الملكية الاجتماعية، وقد استخدم تطوير وتحسين هذا النمط من الملكية كأساس في سبيل التقدم الحاسم لعلاقات الإنتاج.

وقد يكون من الخطأ التغاضي عن الصفة الخاصة التي تتميز بها الملكية الاجتماعية، فهي تختلف جذرياً عن الأشكال المتباينة للملكية الخاصة، هذه الأشكال التي تتصف بها الأنظمة المتنازعة. كما أنها تختلف عن شكل الملكية الذي كان سائداً في نظام الشيوع البدائي، فلم يكن هذا الشكل الأخير ملكية اجتماعية بالمعنى الصحيح لهذا المفهوم (الذي يشترط الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج المشتركة بين كل الوحدات الاقتصادية)، بل كان شيوعاً بملكية القوم حيث تتصرف كل وحدة اقتصادية (أي القوم) في ظل الملكية المشاعة كحائز مستقل لوسائل إنتاجها،

وبمعزل عن أقوام المنتجين الآخرين، بل ربما عارض بعضهم بعضاً. ولقد كان هذا الانفصام الاقتصادي للأقوام العامل الذي حدَّد الانتقال من الملكية المشاعة إلى الملكية الخاصة، وقد بلغ هذا الانفصام ذروته بمجابهة المنتجين بعضهم لبعض.

ويقول الكتاب الأخضر:

ـ «وهكذا كان أهم خصائص الأنظمة الاقتصادية السائدة الآن في العالم، هو نظام الأجور الذي يجرد العامل من أي حق في المنتجات التي ينتجها، سواء أكان الإنتاج لحساب المجتمع أم لحساب منشأة خاصة».

إن المنشأة الصناعية الإنتاجية قائمة من مواد إنتاج وآلات المصنع وعمال، ويتولَّد الإنتاج من استخدام آلات المصنع بواسطة العمال في تصنيع المواد الأولية. وهكذا فالمواد المصنعة الجاهزة للاستعمال والاستهلاك مرت بعملية إنتاجية ما كان لتحصل لولا المواد الخام والمصنع والعمال، بحيث لو استبعدنا المواد الأولية لما وجد المصنع ما يصنعه، ولو استبعدنا المصنع لما تصنَّعت المواد الخام. . ولو استبعدنا المنتجين لما اشتغل المصنع. وهكذا فالعناصر

التي هي ثلاثة في هذه العملية، متساوية الضرورة في عملية الإنتاج وبدونها هي الثلاثة، لما حصل إنتاج. وأي واحد منها لا يستطيع القيام بهذه العملية الإنتاجية بمفرده، كما أن أي اثنين من هذه العناصر الثلاثة في مثل هذه العملية لا يستطيعان القيام بالإنتاج في غياب العنصر الثالث. والقاعدة الطبيعية في هذه الحالة تحتم تساوي حصص هذه العوامل الثلاثة في الإنتاج، أي أن إنتاج مثل هذا المصنع يقسم إلى ثلاث حصص، ولكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة. فليس المهم المصنع فقط، ولكن المهم من يستهلك إنتاج المصنع.

وبالنسبة للزراعة:

«... العملية الإنتاجية الزراعية التي تتم بفعل الإنسان والأرض دون استخدام وسيلة ثالثة، هي مثل العملية الإنتاجية الصناعية اليدوية تماماً. فالإنتاج في مثل هذه الحالة يقسم إلى حصتين فقط بعدد عوامل الإنتاج، أما إذا استخدمت وسيلة آلية أو ما في حكمها للزراعة، فالإنتاج هنا يقسم إلى ثلاث حصص: الأرض، والزارع، والآلة التي استخدمها في عملية الزراعة.

وهكذا يقام نظام اشتراكي تخضع له كل العمليات الإنتاجية قياساً على هذه القاعدة الطبيعية».

ويؤكد الكتاب الأخضر:

ـ «إن الحاجات الضرورية للإنسان، من السخرية معالجتها بإجراءات قانونية أو إدارية أو ما إليها.. وإنما يؤسس عليها المجتمع جذرياً وفق قواعد طبيعية».

ولهذا يطالب الكتاب الأخضر:

ـ «بقلب المجتمعات المعاصرة من مجتمعات الأجراء إلى مجتمعات الشركاء، باعتبار أن ذلك أمر حتمي كنتاج جدلي للأطروحات الاقتصادية المتناقضة السائدة في العالم اليوم، ونتيجة جدلية حتمية للعلاقات الظالمة والتي أساسها نظام الأجرة والتي لم تحل بعد».

وعلى هذا الأساس يتحدث الكتاب الأخضر عن الحرية المادية والمعنوية للإنسان، التي هي الشرط الأول لإقامة المجتمع الاشتراكي الجديد، وهذه الحرية يتوقف تحقيقها على مدى امتلاك الإنسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً مضموناً ضماناً مقدساً. الأمر الذي يتطلب الخلاص النهائي من

كل قيود الظلم والاستعباد والاستغلال والهيمنة السياسية والاقتصادية بهدف قيام مجتمع الأحرار، حيث السلطة والثروة والسلاح بأيدي الجماهير.

ولنتوقف قليلاً عند موضوع الثروة باعتباره أمراً يمس قضية حل المشكل الاقتصادي، لنشاهد كيف ينظر الآخرون إلى موضوع الثروة.

بعض الاقتصاديين يدرجون في قوام ثروة المجتمع الخيرات المادية المتراكمة، وكل حجم المنتوج الاجتماعي العام المصنوع في مرحلة معينة، والثروات الطبيعية، وحتى المناخ. وبعضهم الآخر لا يعني بالثروة غير الخيرات المادية المتراكمة والموارد الطبيعية المستعملة (وهذا التفسير نجده في كتب الإحصاء والاقتصاد السياسي الدراسي جميعها تقريباً).

وبعض ثالث لا يدرج في مفهوم الثروة غير الخيرات المادية المتراكمة.

إن هذا الخلاف في الآراء تفسره قلّة الدقة في طرح المسألة.

حول أي ثروة يدور هذا الكلام؟..

أولاً: يجب أن نميز الثروة بمعنى الكلمة الواسع، أي التي تشمل جميع الخيرات التي يملكها الناس على نحوٍ أو آخر، بما فيها هبات الطبيعة وحتى الكفاءات الشخصية.

ثانياً: يفرز علم الاقتصاد الثروة الاجتماعية، أو الوطنية (العامة) التي ترتبط بصورة لا انفصام لعراها بالعمل، ويشترطها العمل.

ويشير البعض إلى «أن كل ما ليس نتيجة للنشاط البشري نتيجة للعمل، إنما هو الطبيعة، وليس بالتالي ثروة اجتماعية».

صحيح أن الموارد الطبيعية تشكل الأساس الطبيعي لنشاط الناس الحيوي، ولكنه لا يمكن إدراجها في الثروة العامة إلا متى اندرجت في الدورة الاجتماعية.

أما المنتوج الاجتماعي فهو يمثل مجمل الخيرات المادية المصنوعة في مرحلة معينة، ويشكل أهم جزء من أجزاء الثروة الوطنية، والمنتوج الاجتماعي يزيد الثروة الوطنية

بقدر ما يربو الإنتاج على الاستهلاك.

ذلك أن الإنتاج يتضمن دائمًا الاستهلاك: تنفق المواد الأولية (الخامات) والوقود وسائر مواضيع العمل، وتتلف الآلات وسائر وسائل العمل، وتنفق قوة العمل، وتنفق سلع الاستهلاك الضرورية لتجديد إنتاج قوة العمل، ولهذا كان ازدياد الثروة نتيجة لازدياد الإنتاج على الاستهلاك على وجه الضبط، لا نتيجة للإنتاج، كل إنتاج على العموم.

والثروة ليست دائمة، فهي، من جهة، تستهلك باستمرار، ومن جهة أخرى تتكامل باستمرار. إن «جمود» الثروة الظاهري يشبه حسب تعبير الاشتراكيين المجازي، محطة للركاب «مليئة دائمًا بالركاب، ولكن دائمًا بركاب جدد» أما مصدر هذا التكامل فهو المنتوج الزائد المصنوع في سياق تجديد الإنتاج الموسع.

وهكذا، نعني بالثروة كل مجمل القيم المادية والروحية المتراكمة، أو المصنوعة أو المكتشفة أو المكيفة من أجل تلبية حاجات البشر على اختلافها.

وإذا كان المنتوج الاجتماعي الإجمالي يمثل كل المنتوج في

مرحلة معينة، فإن الثروة الوطنية أو الاجتماعية (العامة)، هي مجمل جميع القيم التي يملكها المجتمع في زمن معين بصرف النظر عن الوقت الذي تمَّ إنتاجها فيه. إن هذه القيم هي شرط لا غنى عنه لوجود المجتمع البشري علمًا بأن الثروة المادية هي التي تضطلع بالدور الأهم، لأنه يتعين على الناس أن يشربوا ويأكلوا ويلبسوا ويحتذوا ويملكوا المسكن وسائر الشروط الضرورية للحياة قبل أن ينصرفوا إلى الإبداع العلمي أو الفني.

إن الخيرات المادية تنقسم، من حيث غايتها واستعمالها إلى وسائل إنتاج ووسائل استهلاك. وفي عداد وسائل الإنتاج، ترد أدوات العمل والمواد الأولية (الخامات) التي تتشكل من مواضيع عمل سبق لها وتضمنت العمل البشري بغية اجتذابها إلى عملية الإنتاج.

وفي عداد وسائل الاستهلاك، ترد الأغذية والألبسة والأحذية والبيوت السكنية وغيرها من الخيرات المماثلة.

إن وسائل الاستهلاك تتسم بأهمية من الدرجة الأولى لأجل تجديد إنتاج الحياة مباشرة، أما تطور المجتمع برمته، وقدرته الاقتصادية وأبعاد الثروة فإنها تتوقف بشكل حاسم

على إنتاج وسائل الإنتاج. «إن العهود الاقتصادية لا تختلف من حيث الأشياء المنتوجة، بل من حيث كيفية الإنتاج، ومن حيث وسائل العمل».

وفي عداد الثروة المادية، يرد كذلك الذهب والفضة، بوصفهما صورة مجسدة للنقود العالمية، والقيم الأخرى التي تشكل كنزاً. فمن الممكن، عند الاقتضاء، أن تكون مواضيع للعمل ووسائل للاستهلاك، ووسائل للتداول صالحة لمبادلتها ببضاعة أخرى ـ ابتداء من البرتقال حتى الصواريخ الكونية ـ، ولهذا طالب البعض بصيانة وإكثار الاحتياطي من الذهب والاحتياطيات من العملات الأجنبية، واستعمالها بحكمة للنضال ضد الرأسمالية.

ثم إن الثروة الروحية تتزايد أهميتها أكثر فأكثر في سياق التقدم الاجتماعي، وفي عدادها ترد المعارف العلمية والهندسية وخبرة الناس الإنتاجية المكدَّسة من قبل والمكتشفة في كل سنة.

إن علامة هذا النوع من الثروة ليست غير علامة تطور قوة المجتمع المنتجة الرئيسية، ونعني بها الإنسان المنتج.

إن جميع أنواع الثروة الموجودة قيد التداول الاقتصادي

أو قيد الاستعمال الثقافي، تستهلك بنحوٍ أو بآخر ، فإن الاستهلاك عنصر ضروري لتجديد إنتاج الحياة. ومن هنا ينجم أنه يجب على الدَّوام تجديد إنتاج جميع أنواع الثروة لأجل تأمين حياة المجتمع العادية ونشاطه العادي، علمًا بأنه يجب تجديد إنتاج الثروة بمقادير متعاظمة أبداً، لأن تطور المجتمع الاشتراكي يفترض تلبية حاجات أعضائه المادية والروحية على نحو أكمل فأكمل.

ولهذا يستحيل بوجه عام القضاء على الثروة، إنما يمكن فقط تغيير شكلها الاجتماعي وطابع تملُّكها.

إن الثروة ترتبط بعرى لا انفصام لها بالملكية، أي بالعلاقات بين الناس حيال وسائل الإنتاج وسائر أنواع الثروة.

فمنذ أن أخذت تنشأ الملكية الخاصة (وقد حدث هذا في مرحلة تفسُّخ النظام المشاعي البدائي منذ 8 - 9 آلاف سنة)، أخذت الثروة تتراكم في أيدي أفراد قلائل، وكان هؤلاء يملكون وسائل الإنتاج ويملكون كل ما يلزم لدعم وتوطيد سلطتهم.

وقد وصف المفكرون الحضارة التي تطوَّرت في ظل

سيادة الملكية الخاصة قائلين: «إن الجشع كان القوة المحرِّكة للحضارة منذ أول يومها حتى الآن؛ الثروة، والثروة أيضاً، والثروة دائمًا. . ولكن لا ثروة المجتمع، بل ثروة هذا الفرد المنفرد هو هدفه الوحيد، الحاسم».

إن تمركز وسائل الإنتاج والثروة الوطنية برمتها في يد البعض هو الأساس الاقتصادي لاستثمار العمل المأجور، ولتحويل عمل المنتجين إلى مصدر لإثراء الرأسماليين.

في ظل الملكية البرجوازية، تبرز الثروة الاجتماعية العامة، في شكل خاص هو شكل الرأسمال، وهي عبارة عن تراكم ضخم من البضائع في يد حفنة ضئيلة من المستثمرين.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، تملك اليوم مئتا عائلة من أصحاب المليارات القسم الأساسي من الثروة الوطنية.

وفي الواقع تحكم 60 عائلة الولايات المتحدة الأمريكية وبينها تبرز حفنة أقل عدداً من كبار أصحاب المليارات، وهؤلاء هم ملوك الولايات المتحدة غير المتوَّجين، ويبذلون

جهدهم لفرض إرادتهم على العالم كله. وهناك 20 - 25 مجموعة مالية احتكارية تحصر في أيديها أكثر من ثلث رأسمال الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأضخمها مجموعة مورغان التي تملك رأسمالاً يربو على 7 مليارات دولار، وتراقب رأسمالاً يربو على 65 مليار دولار في مختلف فروع الاقتصاد. وبعدها بقليل، تأتي مجموعة روكفلر التي تراقب قدراً مماثلاً من الرأسمال المساهم. كذلك مجموعة دوبون التي تملك رأسمالاً يربو على عشرين مليار دولار هي أخطبوط مالي رهيب.

وفي بريطانيا، يملك اثنان بالمئة من المالكين حصة الأسد من الثروة الوطنية، كذلك هو الحال في فرنسا وفي سائر البلدان الرأسمالية المتطوِّرة.

ومن جرَّاء سلطة الملكية البرجوازية، يدخل العامل في عملية الإنتاج الرأسمالي دون أن يكون له غير قوة عمله، ويخرج من هذه العملية بعد أن ينفق قوة عمله، ولكنه لا يحصل بالمقابل إلاَّ على ما هو ضروري لأجل بعث قوة عمله، ولأجل مواصلة الإنتاج مما يحقق الربح الذي يستأثر به الرأسمالي. إن استهلاك العمال الشخصي لا يعدو أن

يكون عنصراً من عناصر تجديد إنتاج الرأسمال.

وحين لا يبقى الرأسمال بحاجة إلى قوة العمل، يحكم على المنتجين بالبطالة والبؤس المدقع، ففي عام 1980، بلغ عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية حتى حسب المعطيات الرسمية ستة ملايين، رغم الطلبيات الحربية الكبيرة نسبياً. ويستفاد من معطيات النقابات الأمريكية أن عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة بلغ تسعة ملايين شخص في أواخر عام 1981، أي ما يوازي 11 % من عدد العاملين، علماً بأن واحداً من كل ثلاثة من الزنوج القادرين على العمل، كان عاطلاً عن العمل في مستهل عام 1981.

وفي بريطانيا، يناهز عدد العاطلين عن العمل مليون ونصف المليون، وفي فرنسا بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من مليون ناهيك عن أن واحداً من ثلاثة أشخاص لم يبلغوا الخامسة والعشرين يفتش عن عمل.

إن العامل في المجتمع البورجوازي يتصرف الآن، كما هو الحال منذ مئة سنة بملكية واحدة وحيدة، هي قدرته على العمل. والعامل محكوم عليه ببيع قوة عمله التي تغدو

من جراء ذلك ملكاً للرأسمال مثل أداة العمل، وفي هذه الحال، لا يملك العامل نفسه إلا حين يناضل ضد العبودية الرأسمالية.

ومن هنا فإن الاشتراكية التي يتحدث عنها «الكتاب الأخضر» سوف تضع حداً للثروة التي تحكم على سواد الناس بدور ملكية وضيعة للرأسمال.

إن الاشتراكية هذه لا تنكر البتة الثروة على المنتجين، إنها لا تجيز حصر الثروة في أيدي أفراد قلائل ولا تجيز إكثارها باستثمار المنتجين.

إن الاشتراكية تنتزع السلطة من أيدي المستثمِرين وتجعل الناس يمتلكون حاجاتهم لأنفسهم، وبذلك تجعل الثروة ملك المنتجين أنفسهم بعيداً عن الاستغلال الاقتصادي والسياسي من أجل قيام مجتمع الأحرار، مجتمع الشركاء لا الأجراء.

والآن. . لنشاهد الصورة من الناحية الأخرى:

خلافاً لثروة المجتمع الرأسمالي، لا تتمثل ثروة المجتمع الاشتراكي بالبضائع فقط، ناهيك عن أنها لا تتركز في

أيدي الأقلية. فهي ثروة جماهيرية بمعنى الكلمة الحقيقي، تتجلى بصورة قِيم مادية وروحية متنوعة ومتعددة، كثير منها لا يرتدي شكل البضاعة. وهذه القِيم إمَّا ملك الشعب بأسره مباشرة، وإمَّا ملك جماعة معينة من المنتجين، أو ملك عائلة أو ملك الأفراد.

في **الحالة الأولى**: تكون الثروة ملكية اشتراكية، وجميع أعضاء المجتمع الاشتراكي متساوون في علاقتهم بها، وليس بمقدور أي منهم بمفرده أن يتصرف بهذه الثروة، وهم يملكونها معاً بصورة مشتركة، والهيئات الجماهيرية هي التي تتصرف بها مباشرة باسمهم.

في **الحالة الثانية**: تكون الثروة ملكية جماعية، وأعضاء الاستثمارة الجماعية أو أعضاء التعاونية الاستهلاكية يتصرفون بها بواسطة الجمعية العمومية.

وعندما تكون الثروة ملكية المنتجين الشخصية، فإن جميع أعضاء العائلة أو المواطنين بمفردهم يتصرفون بها.

وعليه تكون الثروة الاشتراكية ملكية اجتماعية، وملكية شخصية، وهذا الاختلاف في شكل الثروة الاجتماعي

يرتكز على أساس موضوعي، فإن أبعاد تعميم الثروة الاجتماعية تتوقف على طابع وأسلوب استعمالها، وعلى أهميتها، لا على أهـواء أحد من الناس.

لكن «الكتـاب الأخضر» يـطالب بتحويـل الملكيـة الاشتراكية العامة إلى ملكية لمختلف الجماعات الإنتاجية، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ضمان المضمون الشعبي العام للملكية الاجتماعية.. إلى عدم التعارض بين مختلف المؤسسات، الأمر الذي من شأنه أن يدفع تطور الاقتصاد الوطني.

إن «الكتاب الأخضر» يـطالب بتحويـل المؤسسات الإنتاجية إلى ملكية الجماعات الإنتاجية، ويرى الهدف النهائي في انتقال وسائل الإنتاج إلى أيدي «جمـاعات المنتجين».

الفصل السّادس

أمثولة تبشّر بعصرِ الجَماهير
عَصر
الاشتراكيَة الجَدِيدَة

إن «الكتاب الأخضر» لم يتصد لقضية الاشتراكية إلا بعد أن استوعب على نحوٍ كامل المذاهب والفلسفات التي عالجت هذه القضية التي كانت وما تزال محور اهتمام الناس، والثورات التي نادت بتحرير الإنسان من الاستغلال والظلم. ولقد تجاوز «الكتاب الأخضر» في تصدِّيه لحل المشكل الاقتصادي كل المذاهب والفلسفات السابقة، مقدِّراً دور تلك المذاهب والفلسفات التي عملت كل منها وفي وقتها، على حل جزء من المشكلة. فجاء «الكتاب الأخضر» ليضع النظرية المتكاملة التي تستهدف إقامة مجتمع الشركاء بديلاً عن مجتمع الأجراء، باعتبار أن العمل مقابل أجرة، إضافة إلى كونه عبودية للإنسان، فهو عمل بدون بواعث على العمل، لأن المنتج فيه أجير، وليس شريكاً.

على أن المقولة الأكثر صواباً والتي استأثرت باهتمام المفكرين من جهة، والجماهير الشعبية من جهة أخرى قول «الكتاب الأخضر» عند الحديث عن الحاجة:

ـ «إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكَّم آخر في حاجته، فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان، والاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي، والصراع ينشأ من تحكُّم جهة ما في حاجات الإنسان».

والمقولة الهامة الأخرى التي استأثرت بالاهتمام في كل مكان هي مقولة «البيت لساكنه» يتحدث الكتاب الأخضر عن المسكن فيصفه بأنه: «حاجة ضرورية للفرد والأسرة، فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره، لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو بدونها. إن المحاولات التي تبذلها الدول من أجل معالجة مشكلة السكن، ليست حلاً على الإطلاق لهذه المشكلة. والسبب هو أن تلك المحاولات لا تستهدف الحل الجذري والنهائي، وهو ضرورة أن يملك الإنسان مسكنه. بل استهدفت الأجرة من حيث خفضها أو زيادتها وتقنينها، سواء أكانت هذه الأجرة لحساب خاص أم عام. فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن تتحكَّم أي

جهة في حاجة الإنسان بما فيها المجتمع نفسه، فلا يحق لأحد أن يبني مسكناً زائداً عن سكناه وسكن ورثته بغرض تأجيره، لأن المسكن هو عبارة عن حاجة لإنسان آخر، وبناؤه بقصد تأجيره هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الإنسان، وفي الحاجة تكمن الحرية».

ويتحدث «الكتاب الأخضر» عن المعاش فيصفه بأنه:

- «حاجة ماسَّة جداً للإنسان، فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع أجرة من أي جهة، أو صدقة من أحد، فلا أجراء في المجتمع الاشتراكي بل شركاء.. فمعاشك هو ملكية خاصة لك، تديرها بنفسك في حدود إشباع حاجاتك، أو يكون حصة في إنتاج أنت أحد عناصره الأساسية، وليس أجرة مقابل إنتاج لأي كان».

هذه المقولات الثلاث، أو هذه الأهداف الثلاثة كانت وستظل محور نضال الإنسانية عبر تاريخها الطويل، وإذا كانت النظريات التاريخية السابقة قد اكتفت بإيجاد حل هنا وحل هناك، فإن «الكتاب الأخضر» يستهدف وضع الحل النهائي لمشكلة الظلم والاستغلال التي عانت منها البشرية طويلاً.

ويضيف «الكتاب الأخضر»:

ـ «إن الذي يمتلك المسكن الذي تسكنه أو المركب الذي تركبه أو المعاش الذي تعيش به يمتلك حريتك، أو جزءاً من حريتك، والحرية لا تتجزأ. ولكي يكون الإنسان سعيداً لا بدوأن يكون حرًّا، ولكي يكون حرًّا لا بد من أن يملك حاجاته بنفسه.

إن الذي يمتلك حاجتك يتحكَّم فيك أو يستغلك، وقد يستعبدك رغم أي تشريع قد يحرِّم ذلك.

إن الحاجات المادية الضرورية الماسَّة والشخصية للإنسان تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والمسكن لا بد أن يملكها الإنسان ملكية خاصة ومقدسة، ولا يجوز أن تكون مؤجرة من أي جهة. إن الحصول عليها مقابل أجرة، تجعل مالكها الحقيقي يتدخل في حياتك الخاصة ويتحكَّم في حاجاتك الماسَّة، حتى ولو كان المجتمع بصورة عامة، فيتحكَّم في حريتك ويفقدك سعادتك، كما يتدخل صاحب الملبس التي تؤجرها منه لخلعها منك ربما في الشارع ليتركك عارياً، يتدخل أيضاً صاحب المركب ليتركك على قارعة الطريق، ويتدخل كذلك صاحب

المسكن ليتركك بلا مأوى».

إن احتمال قيام الثورة لتحقيق الاشتراكية يبدأ باستيلاء المنتجين على حصتهم من الإنتاج الذي ينتجونه وسيتحول غرض الإضرابات العمالية من مطلب زيادة الأجور إلى مطلب المشاركة في الإنتاج، وسيتم كل ذلك عاجلاً أم آجلاً بالاهتداء بالكتاب الأخضر.

أما الخطوة الثانية، فهي وصول المجتمع الاشتراكي الجديد إلى مرحلة اختفاء الربح والنقود، وذلك بتحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجي بالكامل، وبلوغ الإنتاج درجة إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع، وفي هذه المرحلة النهائية يختفي الربح تلقائياً وتنعدم الحاجة للنقود.

يقول المفكر معمر القذافي: «إن الحل النهائي هو إلغاء الربح، ولكن الربح هو محرِّك للعملية الاقتصادية ولهذا فإلغاء الربح ليس مسألة قرار بل هو نتيجة تطور للإنتاج الاشتراكي، تتحقق إذا تحقق الإشباع المادي لحاجات المجتمع والأفراد. إن العمل من أجل زيادة الربح، هو الذي يؤدي إلى اختفاء الربح في النهاية».

وإذا كنا قد استعرضنا بالتفصيل ما جاء في «الكتاب

الأخضر» فلكي نشرح للجماهير أبعاد هذا الموضوع الهام، ولأن كل نقطة هي بحد ذاتها فكرة جديدة لا بد أن تترسَّخ في عقول الجماهير، وهي تمسك زمام أمرها بيدها وتبني مجتمع الشركاء، بديلاً عن مجتمع الأجراء.

وخلاصة القول، إن «الكتاب الأخضر» الذي آذن بقيام سلطة الشعب محقِّقاً قيام أول جماهيرية في التاريخ، هو نفسه الذي يعلن في الركن الاقتصادي للنظرية العالمية الثالثة، قيام مجتمع الشركاء لا الأجراء والذي غايته تكوين مجتمع سعيد هدفه الأول والأخير حرية الإنسان وسعادته ورفاهيته، وهذا ما نراه اليوم يتحقق على أرض الجماهيرية التي تغدو يوماً بعد يوم نبراساً ينظر إليه الناس في كل مكان بإعجاب، وشعلة متدفقة بالرجاء والأمل وأمثولة تبشر الإنسان بعصر الجماهير، عصر الاشتراكية.

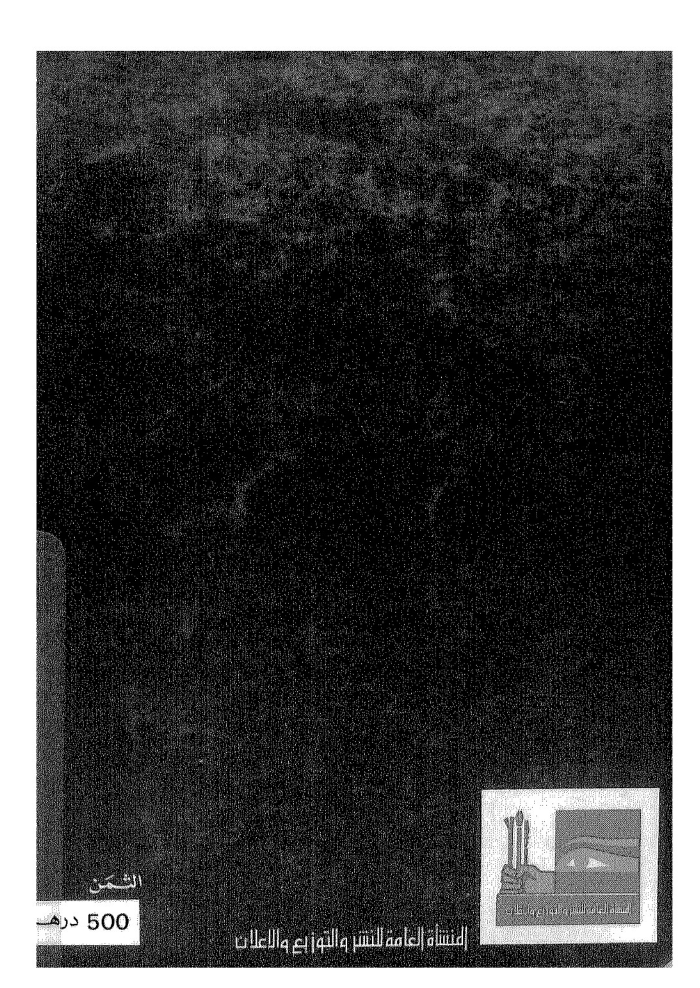
المؤلــف

فارس قويــدر

المصادر

- الكتاب الأخضر - الجزء الثاني - حل المشكل الاقتصادي.
- خصائص تطور قوى الإنتاج وعملية تجديد الإنتاج في البلدان النامية، تقديم الدكتور عارف دليلة، سلسلة العلوم الاجتماعية - دار الفارابي 1980 -.
- الاشتراكية أو البربرية - تأليف رينيه ديمون - ترجمة حسن قبيسي، دار الفارابي 1975.
- في الاشتراكية العربية - الدكتور صلاح مخيمر - الدار القومية للطباعة والنشر 1960.
- الاشتراكية والثروة.
- البنية الاجتماعية والاقتصادية الكولونيالية وتحولها الرأسمالي، و. ف. مالياروف، ترجمة الدكتور عارف دليلة.

فهرس


المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
الثمن
500 درهـ
المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان